

نظام المشاركة في الحكم

لدى
أشراف
مكة

٦٤٧ - ٩٢٣ هـ

١٢٤٩ - ١٥١٧ م

د. أحمد بن عمر الزيلعي



ابتدع حكام مكة من الأشراف الحسين هذا النظام الذي لم يكن - على حد علمي - معروفاً من قبل. إذ لم يؤثر عن أحد من الخلفاء الأمويين، أو العباسيين، أو غيرهم من حكام الدول الإسلامية المعاصرة لهم، أنهم أشركوا أحداً معهم في الحكم على النحو الذي مارسه أشراف مكة. وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الأضواء على نظام المشاركة أو الاشتراك في الحكم، ومن ثم الوصول إلى دوافعه وأسبابه، وكذلك النتائج التي توتبت عليه.

وأول إشارة صريحة توردها المصادر العربية المتاحة عن هذا النظام، كانت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، عندما أشرك حاكم الإنمامة، يوسف بن محمد الأنخضر، ابنه إسماعيل معه في الحكم، وقد استمر إسماعيل شريكاً لوالده طوال حياته. وعندما توفي يوسف انفرد إسماعيل بولاية الإنمامة^(١).

ولما آل حكم مكة المكرمة إلى أسر الأشراف الحسين منذ حوالي منتصف القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي لم يلجأوا إلى هذا النظام، سوى أن داود ومكثر ابني عيسى ابن فليته الهاشمي اللذين تنازعا حكم مكة برهة من الزمن، أبرما فيما بينهما صلحاً تم بمقتضاه تداول الأخوين السلطة في مكة المكرمة منذ سنة ٥٧١ هـ ١٠٧٨ م^(٢). ولكن المصادر التي تورده هذه الرواية لم تشر إلى نوعية هذا التداول، وهل كان على صيغة مشاركة أم أن أحدهم كان يحكم فترة معينة، ويحكم الآخر فترة مساوية لها ؟



غير أن نظام المشاركة في الحكم ما لبث أن اتضح بعد أن آلت مقاليد إمارة مكة المكرمة إلى أسرة قتادة بن إدريس الحسيني منذ سنة ٥٩٧هـ/١٢٠٠م^(٣). وأول إشارة صريحة في المصادر المسورة إلى هذا النظام، كانت في عهد أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة الذي أشرك معه في الحكم ابنه محمداً المعروف بنجم الدين أبي نغمي، وعمره آنذاك سبعة عشر عاماً^(٤). وسبب ذلك أن راجح بن قتادة، المطالب بعرش مكة، استنجد بأخواله بني الحسين، حكام المدينة، ضد ابن أخيه الحسن بن علي بن قتادة، حاكم مكة، فأنجده بنو الحسين بسبعماية فارس بقيادة فارس بني الحسين في زمانه، عيسى الملقب بالحرون، فلما علم أبو نغمي، وكان يقم في ينبع، بحركة راجح، وخروج بني الحسين معه من المدينة، واعتزامهم على طرد والده من مكة، خرج من ينبع في أربعين فارساً لتخدة أبيه. فأدرك القوة الغازية قبل دخولها مكة المكرمة. ثم حل عليهم برجاله القليلين، فكسرهم، وولوا هاربين بمن فيهم عيسى الحرون، ودخل مكة مسروراً بعد أن نجح في صد القوات الغازية عن أن ينالوا شيئاً من سلطان والده الذي أعجب بشجاعة ابنه، فأشركه معه في حكم مكة المكرمة^(٥). ولكن المصادر التي تورد هذه الحادثة لم تشر إلى السلطات التي كان أبو نغمي يتمتع بها. ومهما كانت هذه السلطات، فإنها انتهت بموت والده، أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة الذي قتل على يد ابن عمه جواز بن حسن بن قتادة في شعبان سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م، واستيلاء الأخير على مكة، بعد أن طرد أبا نغمي وأنصاره منها^(٦).

غير أن أبا نغمي، بمساعدة عم أبيه إدريس بن قتادة، سعى، طوال العام التالي، إلى استرداد سلطته على مكة، فاستطاع تحقيق هدفه في أوائل سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م، وحكم مكة المكرمة بعد أن أشرك معه إدريس في السلطة^(٧). ولا يعرف على وجه التحديد كيف كان ترتيب هذه المشاركة بين أبي نغمي وعم أبيه إدريس؟ رغم أن التجهيزي يذكر «أن الأمر بينهما على حد سواء»^(٨). ولكن يبدو أن أبا نغمي كان يأتي في الترتيب الأول من حيث النفوذ في حين يأتي إدريس في المرتبة الثانية، بدليل أن أبا نغمي استأثر بحكم مكة كاملاً في سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م، فاضطر إدريس إلى الخروج منها والتوجه إلى ميناء السرّين، الواقع على بعد حوالي ٢٤٠ كم إلى الجنوب من مكة المكرمة، حيث يقم أخوه راجح بن قتادة الذي سارع بالقدوم إلى مكة وتدخل بالصلح بين الأمرين^(٩). فاستمرت شراكة أبي نغمي، وعم أبيه إدريس في حكم مكة

إلى سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٨-٦٩م عندما دبّ الخلاف من جديد بين الشريكين، وتمكن أبو نغمي من إخراج إدريس من مكة المكرمة، والانفراد بإمارة^(١١). ويبدو أن هذا الخلاف الأخير لم يكن بسبب توزيع السلطة بين الشريكين، وإنما كان بسبب علاقتهما الخارجية كما تذرّع بذلك أبو نغمي فيما سيأتي. فقد كانت عواطف إدريس مع المظفر الرسولي، في حين أن أبا نغمي كان يميل إلى تأييد الماليك، يتضح ذلك من الخطاب الذي وجهه أبو نغمي إلى سلطان الماليك، الظاهر بيرس البندقاري، والذي يشرح فيه الظروف التي اضطرته إلى إقصاء عم أبيه إدريس، ومضمون الخطاب — كما يشير إليه تقي الدين الفاسي — أن أبا نغمي «لما شاهد من عمه (عم أبيه) إدريس ميلاً إلى صاحب اليمن، وتعاملاً على دولته (أي دولة الظاهر بيرس) أخرجه من مكة، وانفرد بالإمرة وعظّب له، وسأل (السلطان) مرسومه إلى أمراء المدينة، ألا يتجدوا عمه عليه»^(١٢).

استجاب السلطان بيرس لطلب أبي نغمي، واعترف به حاكماً منفرداً على مكة المكرمة، وأقره على الإجراء الذي اتخذته ضد إدريس، ولكنه اشترط عليه: «تسييل بيت الله للعائف والباد، وألا يؤخذ عنه حق، ولا يمنع زائر في ليل أو نهار، وألا يتعرض إلى تاجر ولا حاج بظلم، وأن تكون الخطية والسكة له. ولأني نغمي على ذلك عشرون ألف درهم نفقة»^(١٣). غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ ما لبث إدريس أن حشد جموعاً، وهدد بها أبا نغمي الذي قبل الصلح مع الأول، وعاد إلى ما كانا عليه من الشراكة في حكم مكة المكرمة، واتفقا على طاعة صاحب مصر، الظاهر بيرس، «وكتب إليه إدريس يعرفه بذلك»^(١٤).

وهكذا يلاحظ، أنه بالرغم من قوة موقف أبي نغمي على عدم مشاركة إدريس، وحصوله على اعتراف من السلطان المملوكي بأن يحكم مكة منفرداً، وسعيه في تجميع بني الحسين،حكام المدينة، فإنه خضع للأمر الواقع، وقبل بمشاركة عم أبيه إدريس للمرة الثالثة، ولعل إدريس، وهو أسن بني قتادة في هذه الفترة، كان يستند إلى قوة وعصية كبيرتين وضعهما أبو نغمي في جميع حساباته، هذا إلى أن أبا نغمي كان يخشى أن ينضم الجناح المناويء له من بني حسن إلى إدريس، فقد كان هناك حزب كبير من أبناء الحسن بن قتادة بناويء أبا نغمي وإدريس معاً. وقد نجح هذا الحزب أكثر من مرة في إخراج الاثنين من مكة المكرمة^(١٥). والظاهر أن أبا نغمي وجد نفسه لا يستطيع الوقوف بمفرده أمام هذا الحزب المناويء، وكان الوضع سيزداد صعوبة لو أصلح إدريس شأنه مع هؤلاء، وأصبحوا بدأ واحدة ضد سلطان

أبي نمي، لذا قبل مشاركة إدريس مرة أخرى، خاصة وأن الاثنين يرتبطان بمصاهرة، وتجمع بينهما مودة كبيرة^(١٥).

ومهما كان الأمر، فإن هذا الصلح بين أبي نمي وإدريس لم يلبث أن تحول إلى خلاف ولم يمحض عليه عامان، حيث استطاع إدريس استغلال فتنة أشعلت بين بني حسن، قتل فيها أحد أولاد أبي نمي، فعمل إدريس على إخراج الأخير من مكة سنة ٦٦٩هـ/١٢٧٠م، والاستحواذ على مقاليد الأمور فيها بمفرده. ولكن رد فعل أبي نمي كان سريعاً وعنيفاً، إذ توجه إلى ينبع، واستجد بصاحبها. وجمع جموعاً زحف بهم إلى مكة المكرمة بعد أربعين يوماً من خروجه منها. فالتقى بإدريس في خليص، وتحاربا، وغلب أبو نمي عم أبيه، حيث طعنه، وألقاه عن جواده، واحتز رأسه، وحكم مكة بعد ذلك بمفرده^(١٦).

وبالرغم من أن أبا نمي أخرج، بعد هذه الحادثة، عدة مرات من مكة المكرمة، وأنه واجه حلفاً قوياً من بني عم أبيه، الحسن بن قتادة، وأشراف المدينة، فإنه فضل الاعتقاد على نفسه، ولم يفكر في إشراك أحد معه. لا من أبناء إدريس، ولا من أبنائه شخصياً، طوال فترة حكمه التي امتدت حتى وفاته سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م^(١٧). ويعتقد أن أبا نمي لجأ إلى عدم إشراك أحد معه في الحكم، ربما خوفاً من مغبة النزاع فيما بينه وبين الشريك الجديد لو كان من غير أبنائه، وخوفاً من أن يتنازع أبنائه فيما بينهم إن هو أثار أحداً منهم بمشاركته. وكان أبو نمي يؤثر من ذوي قرابته محمد بن إدريس، وكان كثير الاغتياب به لدرجة أنه إذا رآه يقول: «هنيئاً لمن هذا ولده»^(١٨)، ويذكر أنه أمر له بربع واردات الإمارة في كل سنة، دون أن تكون له ولاية بمكة المكرمة^(١٩). فلو قدر لأبي نمي أن يشرك معه أحداً في الحكم من غير أبنائه، لكانت هذه المشاركة من نصيب محمد بن إدريس، أما أبنائه، فإن رمية كان، على ما يبدو، أرفعهم شأنًا، وكان شائعاً بين أهل مكة أنه سيكون ولي عهد أبيه من بعده^(٢٠). ومع هذا فلم يشركه معه في الحكم.

ولكن أبا نمي غير سياسته هذه قبيل وفاته بيومين، عندما أمر بأن يدعى لولديه رمية، وحمضة على قبة زمزم في أول جمعة من شهر صفر سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م على أساس أنهما شريكان في إمرة مكة المكرمة^(٢١). ثم استمر في مشاركتهما بعد وفاة والدهما عشرة أشهر قضياها في نزاع مع محمد بن إدريس بن قتادة من جهة، وأخويهما أبي الغيث وعطيفة اللذين أمضيا فترة في اعتقال السابقين^(٢٢). حتى إذا حل موسم العام المشار إليه آنفاً، اجتمع أبو

الغيث وعطيفة مع الأمراء المماليك الذين قدموا للحج، وأقنعوهما بعزل أخويهما، رميثة وحمضة وتوليتهما مكة بدلاً منهما. وتم بالفعل عزل رميثة وحمضة بعد مقاومة قصيرة من جانبيهما، والقبض عليهما، وتسفيرهما موثقين في الحديد إلى مصر. واشترك في إمارة مكة بدلاً منهما، أبو الغيث وأخوه عطيفة^(٢٤). ولكن الأخوين فشلا في ضبط الأمور بمكة المكرمة، مما اضطر السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، إلى عزل أبي الغيث وعطيفة، والقبض عليهما في سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٥م. ومن ثم إعادة حمضة ورميثة إلى ما كانا عليه من الاشتراك في حكم مكة المكرمة^(٢٥). فاستمر الأخوان شريكين في الإمارة حتى عزلا بأخيها أبي الغيث في سنة ٧١٣هـ/١٣١٤م^(٢٦).

ويبدو أن الأخوين، رميثة وحمضة، قرر كل منهما أن يعمل بمفرده، بعدما تعرضا له من حوادث العزل من قبل السلطات المملوكية لعمل حمضة على النزاع السلطة من أخيه أبي الغيث في السنة التالية، وحكم مكة المكرمة منفرداً، دون أن يشرك معه أخاه وشريكه السابق رميثة. وعمل، فوق هذا، على قطع علاقته بالسلطان المملوكي محمد بن قلاوون، وخطب بدلاً من ذلك للملك المؤيد، سلطان بني رسول^(٢٧). فاستغل رميثة هذا التحول في علاقات أخيه، وتوجه إلى القاهرة طلباً لعون المماليك ضد أخيه الذي سلبه حقه في مشاركته له في إمارة مكة، وأقدم على خطوة خطيرة، هي الدعوة لبني رسول بدلاً من المماليك. فلم يتردد المماليك في وضع قواتهم تحت تصرف رميثة الذي تمكن بواسطتها من طرد حمضة وانزاع إمارة مكة منه، فحكمها بمفرده حتى سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م عندما عزل في السنة التالية بأخيه عطيفة الذي حكم مكة لمدة سنة واحدة فقط^(٢٨). ثم ما لبث المماليك أن أشركوا مع عطيفة أخاه رميثة في سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م على أن يكون له نصف التحصيل من إيرادات مكة، ويكون النصف الآخر لأخيه عطيفة^(٢٩). واستمرا في مشاركتهم، على الرغم مما بينهما من الجفوة وعدم الانسجام، حتى انفرد رميثة بحكم مكة المكرمة، بمعونة المماليك، فترة امتدت من سنة ٧٣١ - ٧٣٤هـ / ١٣٣٠ - ١٣٣٣م، عندما قدم عليه أخوه عطيفة في السنة الأخيرة، واشترك معه في نصف البلاد^(٣٠). ولكن هذه المشاركة الأخيرة بين الأخوين لم تزد إلى نبد الشقاق الذي كان مستفجلاً بينهما طوال السنوات التالية، حتى اتفقا في سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م على ترك مكة لابنيها مبارك ابن عطيفة. ومغاسم بن رميثة، وتوجها للإقامة في الواديين، على بعد حوالي ٢٥٠ كم إلى

الجنوب من مكة المكرمة^(٣١).

غير أن شركة مبارك ومغامس لم تنجح، إذ ما لبثت عُراها أن انفصلت بسبب ما نشب بين ابني العم من نزاع أدى إلى استئثار مبارك بالأمر دون مغامس. فتدخل الأخوان، رميثة وعطيفة من جديد في النزاع الذي انتهى، بدعم من الممالك، لصالح رميثة فحكم الأخير مكة منفرداً من سنة ٧٣٧ - ٧٤٤هـ / ١٣٣٧ - ١٣٤٣م. ولم يشترك معه أحد في الإمرة^(٣٢). ويبدو أن رميثة الذي تقدمت به السن، شعر بضعفه. وعدم مقدرته على إدارة الإمارة فتنازل عنها في سنة ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م لابنيه عجلان وثقبة اللذين عوضا والديهما بمبلغ ستين ألف درهم^(٣٣)، غير أن هذا التنازل ربما لم يعجب السلطان المملوكي، الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون، الذي أعاد رميثة إلى إمرة مكة في أواخر السنة المذكورة، بعد أن اعتقل ثقبة بمصر وهرب عجلان ميمما شطر اليمن^(٣٤). فمكث رميثة في إمارة مكة حتى تولاها ابنه عجلان منفرداً في جمادى الآخرة سنة ٧٤٦هـ / ١٣٤٥م، أي قبل خمسة أشهر من وفاة والده الذي وافته منيته في شهر ذي القعدة من السنة المذكورة^(٣٥).

وعندما تمكن عجلان من السلطة، أجاز لإخوته مشاركته في إيرادات الإمارة فقط، وليس في الحكم الذي كان من اختصاصه وحده، بحيث أمر لأخيه سند بثلاث ما يحصل عليه أمير مكة من الخبايا والرسوم، دون أن يسمح له بنقش اسمه على السكة، أو يذكره في الخطبة، جنباً إلى جنب، مع أمير مكة^(٣٦). كما منح أخويه معامساً ومباركاً إيرادات ميناء السرين، الواقع إلى الجنوب من الليث بحوالي ٤٠ كيلومتراً^(٣٧)، ثم مضى عجلان في سياسة التقرب والتودد إلى إخوته، ثقبة وسند ومغامس، وابن عمه محمد بن عطيفة، وتجنب الدخول معهم في منازعات، حتى أنه تنازل لهم في سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م عن نصف الإمرة، دون قتال، بعد أن ظلت من نصيبه وحده مدة سنتين^(٣٨). ولكن هذه التزعة السلمية التي كان يتحلل بها عجلان، لم تحل دون دخوله في نزاع مع أخيه ثقبة في سنة ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م، انتهى بخروج الأول من مكة، وذهابه إلى مصر، وانفراد الأخير بالسلطة فيها، حيث عمل على قطع الدعاء لأخيه عجلان من على قبة زمزم، وسعى إلى السلطات المملوكية للاعتراف به حاكماً منفرداً لمكة المكرمة^(٣٩). ولكن عجلان عاد إلى مكة في آخر هذه السنة ليتولى الإمارة بمفرده، في حين غادرها إخوته ثقبة وسند ومغامس إلى اليمن^(٤٠). واستمر عجلان يمارس سلطانه في مكة

منفرداً حتى سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م حين قبل مشاركة أخيه ثقبه منافسة بناء على وساطة جرت بين الطرفين^(١١).

غير أن عقد هذا الصلح ما لبث أن انتقض بعد عام واحد من إبرامه، ذلك أن ثقبه استأثر بالسلطة في مكة دون أخيه عجلان الذي غادر العاصمة متوجهاً إلى ديار بني شعبة، الواقعة إلى الجنوب من مكة المكرمة^(١٢). ولكن عجلان عاد ليتولى مقاليد الإمارة بمفرده في سنة ٧٥٤هـ/١٣٥٣م واستمر على ذلك حتى تم التصالح بينه وبين أخيه ثقبه في سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م، حيث أدى هذا التصالح إلى اشتراكهما معا، وبحض إرادتهما، في إمرة مكة المكرمة^(١٣). ويبدو أن هذا الصلح لم يكن على صقاء، إذ ما لبثت البغضاء بين الأخوين أن عادت سيرتها الأولى، حيث دبّ بينهما نزاع انتهى بإقصائهما في سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٩م من قبل السفطان المملوكي. الناصر حسن بن محمد بن قلاوون. وإحلال سند بن رميثة. ومحمد ابن عطيفة محلهما وقد حكما مكة بالاشتراك^(١٤).

غير أن الشريكين الجديدين فشلا في الاستمرار في شركتهما، رغم مساندة المماليك لهما، لأن العصية للقرابة لديهما غلبت على المصلحة العامة، وعلى المسؤولية التي يفترض أن يضطلع بها الحاكم، فاتفقا جانب عشيرتهما، بني حسن، وناصرهما في نزاعهم ضد المماليك، الأمر الذي انتهى بعزل محمد بن عطيفة، وسند بن رميثة، وإعادة عجلان، الحاكم الشرعي، إلى إمارة مكة المكرمة في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م، فقام عجلان بمبادرة جديدة نحو مسألة إخوته حيث أشرك معه أخاه ثقبه في الحكم، بناء على رغبة عجلان نفسه، وبطلب منه إلى أخيه ثقبه الذي توفي بعد ذلك بأيام قليلة، دون أن يتمتع بهذه المشاركة^(١٥). ثم أشرك عجلان معه ابنه أحمد، وأمر له بربع ما يحصل عليه أمير مكة من الإيرادات^(١٦). وبذلك استقرت الأمور لعجلان في إمارة مكة المكرمة. ومما هباً له هذا الاستقرار، وفاة أخيه، ومنافسه الرئيسي ثقبه، ثم وفاة منازع آخر له، هو أخوه الثاني، سند الذي توفي في سنة ٧٦٣هـ/١٣٦٢م^(١٧). وبضاف إلى ذلك، أن عجلان أعطى ابنه أحمد ربعاً آخر من إيرادات مكة، عندما طلب أحمد ذلك من والده، حتى يحول الوالد دون الوقوعة فيما بينه وبين ابنه من قبل القواد الذين التفوا حول أحمد^(١٨). وظل عجلان يحكم مكة بمشراكة ابنه أحمد حتى سنة ٧٧٤هـ/١٣٧٢م، عندما تنازل للأخير عن الحكم مقابل مبلغ من المال، واستمرار ذكر اسمه في الخطبة، والدعاء

له فوق قبة بئر زمزم مدى حياته^(٥٠). فالتزم أحمد بشروط والده عجلان حتى توفي الأخير في سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م^(٥١).

وبموت عجلان أصبح ابنه أحمد حاكماً منفرداً لمكة، ولم يشاركه أحد في إمارتها، حتى إذا حلت سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨-٩م، أشرك معه ابنه عمداً في الحكم، وطلب من السلطان المملوكي، الظاهر برقوق، الموافقة على هذه المشاركة، التي لقيت استجابة من الأخير، وأرسل بذلك تقليداً لعمد في سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٤م^(٥٢).

ورغم المحاولات التي بذها بنو حسن، بزعامه عنان بن مغاس. بن رميثة، وحسن بن ثقبه، نحو النيل من سلطة أمير مكة أحمد بن عجلان، وابنه وشريكه، محمد بن أحمد بن عجلان، فإنهما صمداً، ودامت شركتهما حتى توفي أحمد بن عجلان في سنة ٧٨٨هـ/١٣٨٦م^(٥٣)، قال أمر مكة إلى ابنه محمد الذي سبقت الإشارة إلى مشاركته لوالده أثناء حياته^(٥٤).

ولكن عمداً الذي كان واقعاً تحت تأثير عمه كيش بن عجلان، لم ينعم طويلاً بعرش مكة، إذ وقع ضحية مؤامرة، اشترك فيها الماليك وعنان بن مغاس بن رميثة، انتهت بقتله في شهر ذي الحجة من السنة نفسها، وتولية عنان مقاليد الأمور في مكة المكرمة^(٥٥). غير أن عنان الذي كان يعاني من ضائقة مالية كبيرة، عجز عن مقاومة آل عجلان الذين ثاروا لقتل محمد بن أحمد بن عجلان، وسيطروا على جدة، وهددوا سلطان عنان بمكة^(٥٦). فاضطر الأخير إلى إشراك عقيل بن مبارك بن رميثة، وأحمد بن ثقبه حتى يكسب تأييدها^(٥٧)، ثم أشرك شخصاً ثالثاً هو علي بن مبارك بن رميثة، بحيث صارت مكة تحكم من قبل أربعة أشخاص، ودعى لهم جميعاً فوق قبة زمزم في المسجد الحرام، وكاد أن يدعى لهم في خطبة الجمعة، لولا أن خطيب المسجد الحرام رفض أن يشرك أحداً مع عنان في هذه الخطبة^(٥٨).

ولما وصلت أخبار هذه الفوضى إلى مصر، أدرك السلطان المملوكي الظاهر برقوق، عجز عنان بن مغاس عن إدارة شؤون الإمارة، فاضطر إلى عزله في سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م، وتولية علي بن عجلان بدلاً منه، مقاليد الأمور في مكة المكرمة^(٥٩). إلا أن تمسك عنان بحقه في الإمارة، وعزمه على المقاومة المسلحة اضطرت السلطات المملوكية إلى الاعتراف به شريكاً لملي بن عجلان^(٦٠) في السنة نفسها. ولكن عنان لم يستطع دخول مكة بسبب تصدي علي

ابن عجلان له، وإلحاق الهزيمة به وهرجاله^(٦١). فنتج عن هذه الهزيمة إقصاء عنان، وتثبيت أقدام علي بن عجلان في مكة، حيث حكمها منفرداً إلى سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، عندما عاد عنان إلى الاشتراك معه بسعي من السلطان المملوكي برفوق^(٦٢). فاستمرت شركتهما إلى سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢م، عندما استقل علي بن عجلان بإمارة مكة التي لبث بها حتى مقتله سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م^(٦٣).



وعندما قتل علي بن عجلان، حكم أخوه حسن بن عجلان مكة منفرداً من سنة ٧٩٨هـ/١٣٩٦م إلى سنة ٨١٠هـ/١٤٠٨م، ثم أشرك معه ابنه بركات في نصف الإمارة، وكان ذلك بمباركة من السلطان المملوكي، الناصر فرج بن برفوق. وبعد ذلك بسنة، أشرك ابنه

الثاني أحمد مع أخيه بركات في النصف الآخر، واحتفظ الشريف حسن بلقب نائب السلطنة في الحجاز، ذلك اللقب الذي يطلق لأول مرة على شريف من أشراف مكة^(٦٤). فاستمر كل منهم في عمله حتى عزلوا جميعاً في سنة ٨١٨هـ/١٤١٦م من قبل السلطان المملوكي المؤيد شيخ، وتولى حكم مكة، ونياية السلطنة في الحجاز، بدلاً منهم، الشريف رميثة بن محمد ابن عجلان^(٦٥). غير أن الملك المؤيد سلطان الماليك بمصر، ما لبث أن رضي عن حسن ابن عجلان، وأعادته إلى إمارة مكة في السنة التالية^(٦٦). ثم أشرك حسن بن عجلان ابنه بركات معه في الدعاء على قبة زمزم، عندما قدم الأخير إلى مكة من مصر في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م^(٦٧). وكانت هذه الخطوة بمثابة تمهيد لتقليد بركات إمارة مكة المكرمة، حيث لم يمض عام واحد على هذه المشاركة حتى أبدى الشريف حسن رغبته في التخلل عن الحكم لابنه بركات في سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م وحلف أتباعه بيمين الولاء للأخير^(٦٨). ثم أشرك معه أخاه إبراهيم بن حسن بن عجلان في سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م، على أن يكون لكل منهما ثلث إيرادات الإمارة، والثلث الباقي للشريف حسن نفسه^(٦٩). فوافقت السلطات المملوكية على مشاركة بركات لوالده، ووصل تفويضهما إمارة مكة من قبل السلطان المملوكي، المظفر أحمد بن المؤيد شيخ، في ربيع الأول من السنة المذكورة^(٧٠). ولكن هذا التفويض لم يتضمن الموافقة على مشاركة إبراهيم بن حسن بن عجلان لوالده حسن، وأخيه بركات، الأمر الذي جعله سبباً في إثارة المتاعب لأبيه، وأخيه معا^(٧١).

ولما توفي الشريف حسن في سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م، آل أمر مكة إلى ابنه الشريف بركات الذي حكمها منفرداً حتى عزله السلطان المملوكي، جقمق في سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م، وأسند إمارة مكة، عوضاً عنه، إلى أخيه الشريف علي بن حسن بن عجلان^(٧٢). ثم عزل في السنة التالية بأخيه أبي القاسم بن حسن بن عجلان^(٧٣)، ولما فشل أبو القاسم في العمل على استقرار الأمور في مكة، عزل عنها في سنة ٨٥٠هـ/١٤٤٦م، وعاد بركات الذي وني عليها مرة أخرى، يمارس سلطانه من جديد كأمرير لمكة المكرمة^(٧٤). ولما أحس بركات بعدم قدرته على ممارسة سلطانه بسبب تقدمه في السن، بالإضافة إلى رغبته في تبعية الأمور لتولية ابنه محمد إمارة مكة بعد مماته، طلب من السلطات المملوكية أن توافق على تنحيته وتعيين ابنه محمد بدلاً منه، فوافقت السلطات المملوكية على هذا الطلب، ووصل المرسوم الذي يتضمن تعيين محمد بن بركات أميراً على مكة، بعد وفاة والده بركات في شعبان سنة ٨٥٩هـ/١٤٥٥م^(٧٥). وحكم محمد مكة منفرداً حتى سنة ٨٧٨هـ/١٤٧٤م، عندما أشرك سلطان مصر المملوكي، قايتباي، مع محمد في الحكم ولده بركات بن محمد بن بركات^(٧٦). ويبدو أن بركات هذا أثبت كفاءته ومقدرته في الحكم حتى أن السخاوي وصفه بأنه «كان أحل بني أبيه، وأقربهم إلى خلافته». كما اعتبره من ناحية أخرى قسيم والده، وشريكه في السلطنة، بحيث لم يعترض على قرار تعيينه أحد من أفراد الأسرة الحاكمة في حياة والده^(٧٧).

وعندما توفي محمد بن بركات في مطلع سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٧م، آل أمر مكة تلقائياً إلى ابنه وشريكه سابقاً، بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان، ووصل تفويض السلطان قايتباي له بولاية مكة وأعمالها، وجميع الأقطار الحجازية في شهر ربيع الآخر من السنة نفسها^(٧٨). وبالرغم من منازعة أخويه، هزاع وجازان، له على السلطنة في مكة^(٧٩)، وضربه منها في بعض المرات، فإنه صمد أمامهما ولم يشرك أحداً منهما معه في الأمر في أثناء فترات حكمه لمكة المكرمة، وإنما أشرك معه أخاه وصديقه في نفس الوقت، قايتباي بن محمد، في سنة ٩١٠هـ/١٥٠٤م^(٨٠) ثم أشرك ابنه علي بن بركات مع أخيه قايتباي الذي قدمه على نفسه في الإمارة، وجعل له نصف نصيب أمير مكة من إيرادات الإمارة، وانفرد بركات بالخطبة^(٨١). ولما توفي علي بن بركات في سنة ٩١٣هـ/١٥٠٧م، عين بركات ابنه محمداً، المعروف بالشافعي، شريكاً لأخيه قايتباي بن محمد في الإمارة^(٨٢). واستمرت هذه المشاركة التي تحكمها المودة والصداقة بين الأخوين، بركات وقايتباي، حتى توفي الأخير في صفر سنة

٩١٨هـ/١٥١٢م^(٨٣). وتصادف في هذه السنة أن الشريف بركات أرسل ابنه أبا غمي، وهو ابن ثمان سنوات في سفارة لمقابلة السلطان الغوري، سلطان المماليك بمصر، الذي أعجب بنباهة أبي غمي، وأمر بإشرافه مع والده الشريف بركات في نصف ولاية مكة «فصار يخطب له مع أبيه على منابر الحرمين الشريفين»^(٨٤).

ولما دالت دولة المماليك، ودخلت مصر تحت سلطان بني عثمان أرسل الشريف بركات ولده أبا غمي مرة أخرى إلى مصر في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م. لتقديم فروض الطاعة للسلطان العثماني، سليم خان، فاعترف الأخير بولاية الشريف بركات على مكة، وأبقى ابنه أبا غمي شريكاً له في الإمارة^(٨٥). واستمر أبو غمي شريكاً لوالده الذي توفي في ذي القعدة سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م^(٨٦). ثم استقل أبو غمي بشؤون إمارة مكة، واستمر مبدأ المشاركة في الحكم قائماً بين أشراف مكة إلى حين^(٨٧).

ملاحظات على نظام المشاركة في الحكم

أنواع المشاركة :

يلاحظ مما سبق أن المشاركة في الحكم، بدأت بين أشراف مكة بقصة بطولية، كان بطلها أبو غمي الأول الذي حصل على رضا والده، أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة. حين كافأه بإشرافه معه في الحكم. ثم تعددت بعد ذلك أنواع المشاركة، واختلفت أسبابها، ودوافعها.

فمن حيث أنواعها : يلاحظ أنها خضعت لنوعين من المشاركة، النوع الأول، هو الاشتراك في المدحول، أي أن يشارك الشريف الحاكم واحد أو أكثر من أفراد عائلته في إيرادات الإمارة، سواء كانت هذه المشاركة بالمناصفة، أو بالحصول على حصة معينة من الإيرادات. ومن الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها، مشاركة أبي غمي لابن عم أبيه، محمد بن إدريس بن قتادة، ومشاركة عجلان لإخوته سند ومغامس ومبارك. والنوع الثاني، هو المشاركة في الحكم، أي أن يكون الشريف على قدم المساواة مع الحاكم، من حيث النفوذ، ومشاركته في الخطبة، وفي نقش اسمه على السكة بالإضافة إلى حصوله على نصيب من المدحول. وهذا النوع من المشاركة ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

١ - مشاركة اختيارية : وقد بدأت هذه بإشراك أبي سعد لولده أبي نجي معه في الحكم كما تقدم، حيث تمت هذه المشاركة بمحض إرادة الوالد واختياره. ثم ظهر هذا النوع مرة ثانية منذ عهد عجلائ بن رميثة، حين أشرك معه ابنه أحمد، ومثل هذا فعل أحمد مع ابنه محمد، وحسن بن عجلائ مع ابنه بركات، وبركات مع ابنه محمد، ومحمد مع ابنه بركات، وهكذا حتى وصلت إلى يد أبي نجي الثاني الذي تشكل مشاركته الثانية لوالده نهاية الفترة التي تغطيها هذه الدراسة.

٢ - مشاركة مفروضة : وكانت هذه المشاركة تفرض على الحاكم وهو كاره لها، غير راغب فيها، وذلك نتيجة لاعتبارين، الاعتبار الأول : تلبية الشريك، واحتياج الحاكم، لأي سبب من الأسباب، إلى مشاركته، أو نتيجة لحسم النزاع بين المتنافسين. ومن الأمثلة على ذلك، مشاركة أبي نجي لعم أبيه إدريس بن قتادة، واشتراك أبناء أبي نجي رميثة مع حميضة، وأبي العيث مع عطيفة، في الحكم، ومشاركة عجلائ لأخيه ثقيبة، وقبول عنان بشركة ثلاثة من الأشراف هم : عقيل بن مبارك بن رميثة، وأحمد بن ثقيبة المكحول، وعلي بن مبارك بن ثقيبة، ومشاركة علي بن عجلائ لعنان بن معامس في بعض السنوات.

والاعتبار الثاني، تدخل سلاطين الماليك، وفرضهم أحد المطالبين بالحكم شريكاً للآخر، وقد سبقت الإشارة إلى دور الماليك في إشراكهم رميثة بن أبي نجي مع أخيه عطيفة أكثر من مرة ابتداء من سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م، وتعيينهم سند بن رميثة ومحمد بن عطيفة شريكين في حكم مكة المكرمة، وإشراكهم عنان بن معامس مع علي بن عجلائ في سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، وغير ذلك من الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها.

أما من حيث دوافعها، فيلاحظ أنها خضعت، في معظم الأحوال، لدافعين : أحدهما سياسي والآخر اقتصادي.

١ - الدافع السياسي : لا شك أن حب الشهرة والسيطرة والتملك، وهي من النزعات الفطرية التي تتحكم في حياة معظم الناس، كانت من أهم الركائز التي تقف خلف هذا الدافع. فكيف بهذه الصفات بين أشراف مكة، وكل واحد منهم يدعي أن أباه أو جده كان في يوم من الأيام حاكماً، وأن من حقه شرعاً أن يتمتع هو أيضاً بالحكم ؟ حتى ولو كان في ظل نظام يجعله لفترة تطول أو تقصر نصف حاكم، لأن هذه الخطوة ستفضي به لا محالة إلى الحكم.

فقد أثبتت الأحداث التاريخية أن هذه المشاركة كانت في كثير من الأحوال هي الخطوة الأولى إلى الحكم المنفرد. ومن الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها في هذا الخصوص، انفراد أبي نغمي بالحكم، دون منازع، بعد وفاة عم أبيه، إدريس ابن قتادة ورميته بعد القبض على أخيه عطيفة، وعجلان بعد وفاة شريكه وأخيه ثقبه، وهكذا. يضاف إلى ذلك أن المشاركة في الحكم، أصبحت مظهراً من مظاهر ولاية العهد، بل لعلها كانت بديلاً عنه، لأن أشراف مكة كانوا في هذه الفترة المبكرة لا يبعدون لمن يلهم في السلطة. ولعل اعتقاد بعض هؤلاء الأشراف في المذهب الزيدي، ونفاليدهم في اختيار الحكام، كانت من الأمور التي تحول دون ولاية العهد. لأن الإمامة عند الزيدية لا تنعقد إلا باختيار أهل الحل والعقد وليس بالنص^(٨٨).

وبطبيعة الحال، فإن أشراف مكة لم يصلوا في ذلك الوقت إلى مرتبة الأئمة، ولم يدع أحد منهم الإمامة طوال الفترة التي يتناولها هذا البحث، لأن أئمة الزيدية كانوا في اليمن^(٨٩)، وربما كان أشراف مكة يعتقدون في إمامتهم^(٩٠). ولكن هذا الاعتقاد التمثيل في عدم النص على ولي العهد، ربما كان سائداً ليس بين الأئمة الزيدية وحدهم وإنما حتى بين أولئك الذين يقلون عنهم مرتبة، ومنهم أشراف مكة الذين من المحتمل أنهم كانوا يتمسكون بهذه القاعدة في اختيار الحاكم. ويؤيد هذا الاحتمال بعض الإشارات القليلة التي يوردها العصامي، وهو من مؤرخي مكة المتأخرين نسبياً، حيث يقول : «وذلك أنه كان من المعتاد في قواعد بني حسن، أن يكون من يتفقون عليه ويختارونه، هو صاحب الأمر»^(٩١). ويعتقد أن هذا الاختيار كان يتم من قبل أهل الحل والعقد الذين كانوا يتدخلون حتى في عزل الحاكم. ولم نعدنا المصادر المتاحة بخاتمة مبكرة تبين دور هؤلاء في عزل الحكام، ولكن لا بأس من الإشارة إلى حادثة متأخرة نسبياً تتعلق بدور أهل الحل والعقد في عزل الشريف إدريس بن الحسن بن أبي نغمي من منصبه، وهذه الحادثة يرويها العصامي بقوله : «واستمر الشريف محسن (بن الحسين بن الحسن بن أبي نغمي) شريكاً لعمه الشريف إدريس على صدق الكلمة والنصح في الألفة بالخدمة، والمساعدة في الأحوال، والمعاضدة في المؤيدات الثقال، إلى أن اجتمع أهل الحل والعقد، ومن إليهم المرجع من قبل ومن بعد، من بني عمه السادة الأشراف، الذين عن حمى هذه الأكثاف، والعلماء والصلحاء، وأعيان سكان البطحاء، فرفعوا الشريف إدريس عن ولاية الحجاز، ومنعوه من أن تكون له علاقة في ذلك الحجاز، ووسدوا الأمر إلى السيد الشريف المحسن ووكّلوا الحال إليه في حفظ هذا الوطن»^(٩٢).

ومن هنا يتضح أن ولاية العهد ربما كانت غير موجودة في تقاليد الأشراف، وأن عليهم أن يبحثوا عن نظام بديل يؤدي إلى توارث الحكم، وأنهم ربما وجدوا هذا البديل في نظام المشاركة الذي سبقت الإشارة إلى أنه الخطوة الأولى المنفضية إلى الحكم، لأن الفرصة، من خلال هذا النظام، تتاح أمام الشريك لإثبات جدارته في الحكم، وتكوين الأنصار والمؤيدين، حتى يأمن المعارضة، ويفوز بتأييد أهل الخل والعقد الذين كانوا غالباً من الأشراف أنفسهم، بالإضافة إلى العلماء والقواد وغيرهم من أصحاب النفوذ.

ويعتقد بأن أبا نبي الأول عندما أمر أن يخطب لولديه، رميثة وحميضة، فإن ذلك كان بمثابة عهد ضم، وربما كان المقصود بهذا العهد رميثة، لأنه كان يشاع في مكة أنه سيكون ولي عهد أبيه^(٩٣). ولكن الوالد الذي كان يخشى على رميثة من سطوة أخيه الثاني حميضة، ربما اضطر إلى إشراكهما معاً في الخطبة، لأن الأخير كانت فيه نزعة شريرة، يتضح ذلك من قول التجيبي الذي يذكر بأن حميضة «كان شجاعاً مقداماً كريماً، يفضل الثورة على البروة، وكان اجتماعيون طول إقامتي بمكة المعظمة يخافونه على دمائهم وأموالهم لأجل من انضاف إليه من شرار الناس وسراق الحجيج، وكانوا يرون أن الأمر لا يتم معه لأني راجح (رميثة) المذكورة»^(٩٤). وفعل عجلان مثل أبي نبي عندما أشرك معه ابنه أحمد، وأحمد عندما أشرك معه ابنه محمداً وحسن بن عجلان عندما أشرك معه ابنه بركات الخ.

وهكذا يلاحظ أن معظم أشراف مكة، كانوا يحرصون على إشراك أبنائهم معهم في الحكم، وكانوا يحصلون بذلك على تقليد من السننات المملوكية حتى يضمنوا وصول هؤلاء الأبناء إلى الحكم في خطوات شبيهة بولاية العهد، بل إن الشريف حسن بن عجلان صرح بما كان يعتلج في نفسه عندما عاد ابنه بركات من مصر في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م، وأشركه معه في الحكم، حيث تذكر بعض المصادر أن حسن صار «يتفوه لابنه بالولاية، ويقول لبني حسن وغيرهم : هو سلطانكم»^(٩٥). كما عمد بعض الأشراف منذ عهد رميثة إلى التنازل عن الحكم في أواخر حياتهم لأبنائهم، حتى يضمنوا إلى وصول هؤلاء الأبناء إلى السلطة. وكان بعض الآباء يعمد إلى تخليف أتباعه بمين الولاء والطاعة لابنه^(٩٦)، حتى يضمن عدم معارضتهم له بعد وفاته. وهكذا يتضح أن الرغبة في الوصول إلى الحكم، كانت من أهم الدوافع السياسية التي تقف خلف هذا النظام، وأن مشاركة الحاكم في حياته كانت من الأمور المنفضية إلى الحكم

بعد مماته، وأن ذلك كان مظهرًا من مظاهر ولاية العهد.

٢ - الدافع الاقتصادي : يسود الاعتقاد أن الأشراف الحسينيين، ولا سيما أحفاد قتادة بن إدريس، كانوا يعتقدون أن لهم حقاً موروثاً في إيرادات إمارة مكة المكرمة، وأن على الحاكم، في أي زمان، أن يعطي هؤلاء الأشراف شيئاً من حقهم الموروث. يضاف إلى ذلك أن معظم بني حسن، وربما حتى أولئك الذين ليسوا من طبقة الحكام، كانوا - على عادة الأمراء - يشتهرون بفيض من الكرم، وإسراف في الإنفاق، وكانوا يحتفظون بحاشيات من الأنبياع والمؤيدين تعيش على ما يمنحه هؤلاء هم من نفقات وأعطيات ونحو ذلك، وكانت المشاركة في الحكم، أبداً كان نوعها، هي السبيل الوحيد للحصول على ما يحتاجه الأشراف من موارد مالية ملحة.

ففي هذا الجانب المتعلق باحق الموروث في إيرادات إمارة مكة المكرمة، يلاحظ مما تقدم، أن أبا نجي الأول أمر محمد بن إدريس بربع إيرادات الإمارة في كل سنة، وعمل عجلان بن رميثة في بداية عهده على توزيع نصف ما يحصل عليه أمير مكة من الجبايات والرسوم على إخوته وابن عمه محمد بن عطيفة. وكان أحمد بن عجلان يدفع رواتب شهرية ومخصصات أخرى لبني عمه الأشراف، بالإضافة إلى رسوم أخرى يتفاوضونها منه في مواسم الحج، كانت تقدر بعشرة آلاف درهم، أو تزيد لكل فرد منهم^(٩٧).

وعندما خرج رميثة بن محمد بن عجلان على طاعة عمه حسن بن عجلان في سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م لم يتم الصلح بينهما إلا بعد أن تعهد الأخير بدفع مائتي ألف درهم لرميثة^(٩٨). وحصل الشريف بركات بن حسن بن عجلان على نصيب من إيرادات مكة في سنة ٨٤٧هـ/١٤٤٣م، عندما منحه أخوه أبو القاسم، أمير مكة في ذلك الوقت، الضريبة السلوية التي كان يدفعها أهل الوادين، إلى الجنوب من مكة، ومقدارها ٨٠٠ أفلوري، يضاف إلى ذلك أنه منحه ما كان يجبي على قبائل الحجاز ومقداره ألف وسبعمائة أفلوري، كما أمر له بثلاثمائة أفلوري من ماله الخاص^(٩٩). وهكذا فعل هزاع، أمير مكة، عندما تعهد في سنة ٩٠٧هـ/١٥٠١م بأن يدفع إلى أخيه بركات بن محمد مبلغ ألفين أو ثلاثة آلاف دينار أشرفي^(١٠٠) هذه بعض الأمثلة التي يستطيع المرء من خلالها أن يستنتج إلى أي مدى كان

الأشراف يرون أن هم حقاً موروثاً ومشتركا في واردات إمارة مكة نجب أن يُعطوه، حتى ولو أدى بهم الأمر إلى الخروج على الحاكم.

وظهرت في الجانب الآخر عناصر مستفيدة اقتصاديا من هذا النظام ومن صراعات الأشراف في سبيلها، وهذه العناصر تتمثل في بعض مجموعات الأشراف الحسنيين، والقادة المعروفين باسم الغمرة والحميضة^(١٠١)، وكانت هذه المجموعات تلعب دوراً بارزاً في استفحال الخلافات بين الحكام وفي ترجيح كفة أحد الشريكين على الآخر. وقلما كانت هذه العناصر تجتمع على تأييد شخص واحد، حتى ليحيل للمرء أن هذه الجماعات ربما كانت تعمل في ظل خطوات منسقة حتى تبقى الفتنة مشتعلة بين الأشراف، لأنها لو أجمعت على تأييد شخص واحد لفضي على هذه الفتنة، وانتهى بالمقابل الدور الذي كانت تلعبه، وانتهاء الفتنة يعني نهاية حتمية للمصالح الاقتصادية التي كانت تجنيها.

وأول ذكر في المصادر الميسورة لدور هذه المجموعات في صراعات الأشراف كان في سنة ١٧٣٧هـ/١٣٣٦م، حين تدخلوا في خلافات ابني أبي غمي عتيقة ورميثة، فأيد الأشراف الحسنيون عتيقة، وانتصر القواد الغمرة لأخيه رميثة^(١٠٢).

وفي سنة ١٧٥٠هـ/١٣٤٩م خرج عجلان لقتال أخيه ثقيف على أثر خلاف نشأ بينهما، فاعترض القواد عجلان، وحالوا دون وصوله إلى أخيه، فاضطر عجلان إلى السفر إلى القاهرة، واستأثر ثقيف بعده بإمارة مكة^(١٠٣). ولكن عجلان الذي كان من ذي قبل يعتمد على تأييد بني حسن، عمل على كسب هؤلاء القواد إلى جانبه ابتداء من سنة ١٧٦٢هـ/١٣٦١م، الأمر الذي ساعده على تثبيت أقدامه في الحكم^(١٠٤). في حين فارقه الأشراف الحسنيون، لاعتقادهم بأنه استأثر بالغنائم التي حصل عليها من احتلاله لبحلبي بن يعقوب دونهم، وأخذوا في مراسلة أخيه سند الذي حرصوه على الخروج على أخيه عجلان، فاستجاب لهم وتوجه إلى جدة لهذا الغرض^(١٠٥). ولم يكتف الأشراف بتحريض سند ضد أخيه، بل عملوا على تحريض أحمد ضد أبيه عجلان، وأغروه بمطالبة أبيه بزيارة نصيبه من إيرادات الإمارة ربعا آخر، ولكن الوالد الذي كان عارفاً بمكايد الأشراف، استجاب لطلب ابنه حتى يحول دون نشوب الخلاف فيما بينهما^(١٠٦). وعندما ولي أحمد بن عجلان الحكم، حاول أن يستميل بني حسن والقواد الغمرة معاً، حتى يوجههم إلى توسيع رقعة الإمارة، ويبعدهم عن الصراعات الداعلية، ولكن الخلاف ما لبث أن شب بينه وبين القواد الغمرة، بسبب رفضه وساطتهم فيما بينه، وبين

صاحب حلي بن يعقوب، فاتصلوا ببعض منافسيه من الأشراف، وأغروهم بأحمد الذي خضع في النهاية لطلب هؤلاء القواد^(١٠٧). ولكن الفتنة لم تنته بين أحمد وبني حسن حتى فازوا بإقطاعات تعادل ربع الإيرادات السنوية لإمارة مكة المكرمة^(١٠٨).

وفي أثناء شركة عنان بن مغامس وعلي بن عجلان، كان القواد العمرة يوالون عنانا في حين كان علي يستند إلى تأييد الأشراف^(١٠٩)، وقد استبد هؤلاء الأنصار بالشريكين، مما تسبب في استدعائهما من قبل السلطات المملوكية في سنة ٧٩٤هـ/١٣٩١هـ-١١٠٢هـ. وقد انتهى هذا الاستدعاء باحتجاز عنان في القاهرة، وعودة علي إلى مكة المكرمة^(١١٠)، حيث حاول أن يظهر سيطرته على الأشراف والقواد معا، لكن محاولته هذه باءت بالفشل، فقد تمكنت عصبة الأشراف من الاستيلاء على جدة ومقاسمة علي بن عجلان العلات الواصلة إليه من مصر عن طريقها^(١١١). ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد تحلى عنه القواد العمرة، وفشل في التقرب إلى الأشراف الذين أخذوا في ممالطته واستغلاله مادياً حتى تعطلت التجارة في مكة وجدة وانصرفت عنهما إلى ميناء ينبع، ثم انتهى الأمر بالتآمر عليه وقتله في سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م^(١١٢).

ثم شهد عهد الشريف حسن بن عجلان ظهور فئة أخرى يعرفون بالقواد الحميضات، كانوا في جانب الأشراف الذين قتلوا أخاه عليا من قبل، وانضمت هذه الفئة إلى الأشراف في مناوئتهم لحسن بن عجلان، فاستطاع الأخير، بفضل القواد العمرة، الانتصار على خصومه وتشيتهم من وادي مر^(١١٣). ورغم انتصار حسن بن عجلان على الأشراف فإن فتنتهم لم تهدأ حتى صالحهم في حوالي موسم سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٦م-٧ على أن يدفع لهم مبلغ خمسين ألف درهم، مقابل عدم تعرض بني حسن لأموال التجار القادمين إلى مكة^(١١٤). ثم ارتفع هذا المبلغ إلى تسعين ألف درهم في السنة التالية^(١١٥). وعندما عزل حسن بن عجلان عن إمرة مكة في سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م، وتولاها بدلاً منه ابن أخيه، ربيعة بن محمد ابن عجلان، الذي كان يستند إلى تأييد الأشراف والقواد الحميضات، غادر حسن مكة متوجهاً إلى الشرق، ولكن القواد العمرة، الخلفاء القدامى للأخير، طلبوا منه العودة إلى مكة المكرمة، وعرضوا عليه مساعدتهم، فلما عاد إلى مكة، أظهر هؤلاء القواد جشعهم، وطالبوه بمبالغ كبيرة لقاء مساعدتهم له، فلم يوافق الشريف حسن على ذلك، وتوجه إلى المدينة المنورة^(١١٦). ولما

عاد حسن مرة أخرى إلى حكم مكة المكرمة، وتم الصلح بينه وبين ابن أخيه ربيعة وأظهر حسن للناس كثيراً من الagباط به، لم يعجب هذا الصلح كثيراً من الأشراف، ولم يؤيدوه، فقد وصف الفاسي موقفهم هذا بقوله «وما سهل ذلك بأكثر بني حسن لتخيلهم أن حالهم لا يروج كثيراً إلا زمن الفتنة»^(١١٨).

وهذا الموقف وحده يبين كيف كان الحسنيون يدفعون الأقارب إلى الاختصاص والقتال حتى يوصلوا على مكاسب مادية، وكان هذا الاختصاص ينتهي في كثير من الأحوال إلى المشاركة، ويصبح لكل شريك ففة ينصرونه، وبالتالي تحصل هذه الففة على مغام اقتصادية من هذا الشريك أو ذاك^(١١٩). ومهما يكن الأمر، فإن هؤلاء الأشراف استمروا في مناصبة حسن بن عجلان العدا، وثاروا عليه، واستولوا على جدة في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م، وأعلنوا عزله، وتولية اثنين منهم بدلاً عنه^(١٢٠). غير أن الشريف حسن استطاع مقاومتهم، حتى تم الصلح بينه وبينهم سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م بعد أن أعطاهم ما سألوه من الإحسان إليهم، كعادته كل سنة^(١٢١). ولكنهم مع ذلك أخذوا يتحينون الفرص حتى سنحت لهم في سنة ٨٢٧هـ/١٤٢٣-٤م، عندما عزل الشريف حسن عن إمارة مكة، وخلفه في الحكم علي بن عنان بن مغاس بن ربيعة، حيث حظي الأخير بتأييد عدد من بني حسن، بالإضافة إلى بعض أفراد القواد العمرة والمحيطيات^(١٢٢).

ولما آلت أمور مكة إلى الشريف بركات، حاول أن يحد من نفوذ القواد والأشراف معاً، ولكن هؤلاء كوّنوا حلفاً ضد بركات، وجعلوا ابن أخيه، أحمد بن إبراهيم بن حسن بن عجلان، رعيماً هذا الحلف، ووعدوه بدعمهم له ضد عمه. ولما وجد بركات أنه لا قبل له بمقاومة هؤلاء، لجأ إلى مصالحتهم في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٢م، والتزم لهم بدفع أربعة آلاف دينار للقواد، وثلاثمائة دينار لابن أخيه أحمد بن إبراهيم^(١٢٣).

والخلاصة أن الدافع الاقتصادي استخدم أكثر من مرة من قبل عدد من الأشراف على اعتبار أنه وسيلة من وسائل الضغط للوصول إلى المشاركة في الحكم^(١٢٤). كما استغلت منافسات الأشراف وصراعاتهم على الحكم، أو الاشتراك فيه، من قبل القواد والجماعات المستفيدة بهدف الابتزاز والحصول على مغام مالية من المتنافسين، وكان النجاح في النهاية لمن يدفع أكثر، ولهذا يلاحظ أن أكثر الحكام الذين احتفظوا بمناصبهم لفترة طويلة، هم من الأغنياء الذين كانوا يستطيعون الدفع إلى الجماعات المستفيدة، ومن هؤلاء عجلان بن

رميثة، وأحمد بن عجلان، وحسن بن عجلان، حيث يذكر أن هؤلاء كانوا يملكون كثيراً من العبيد والعقار في داخل مكة وخارجها^(١٢٥). في حين أن أفقرهم كان أقلهم حظاً في الحكم مثل عنان بن مغامس الذي سبقت الإشارة إليه فيما تقدم.

النتائج المترتبة على نظام المشاركة في الحكم :

لقد ترتب على هذا النظام عدد من النتائج، يأتي في مقدمتها الاختلاف على توزيع الدخول، وكذلك الاختلاف على إدارة شؤون الإمارة. فمن ذلك، على سبيل المثال، ما حدث في سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٣م، عندما توجه عجلان بن رميثة إلى جدة لحيازة المكوس من السفن التجارية التي كانت ترسو في مينائها. ولما تم له ذلك، رفض تسليم المبالغ التي حصلها إلى أخيه وشريكه ثقيفة، مما دعا الأخير إلى جمع أعوانه، والتوجه بهم إلى جدة، حيث استطاع القبض على عجلان، والاستقلال في النهاية بإمارة مكة المكرمة^(١٢٦). وفي سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، استفحل الخلاف بين علي بن عجلان بن رميثة، وابن عمه وشريكه عنان بن مغامس حول السلطات التي ينبغي أن يتمتع بها كل منهما، ولما لم يستطعا تجاوز خلافاتهما، استقر رأيهما على ترك مكة، والإقامة خارجها، وألا يدخلوها إلا عند الضرورة، ولقترات زمنية محدودة، وعين كل منهما من ينوب عنه في تصريف الأمور، واستلام ما يخصه من إيرادات الإمارة^(١٢٧). وهكذا كان الحال مع عدد من أشرف مكة، الذين أمضوا فترة حكمهم في شقاق ووفاق مع شركائهم، بل إن مسألة الاختلاف في الرأي والمطالبة بالمشاركة في الحكم أودت بحياة بعض أمراء مكة مثل إدريس بن قتادة، وأبي الغيث بن أبي نجي وعلي بن عجلان، وجازان بن محمد بن بركات وغيرهم. وبطبيعة الحال، فإن المشاركة في الحكم، ما لم تكن من نوع خاص : مثل اشتراك الأبناء مع آبائهم، وشركة الأخوة الذين تربطهم مودة حميمة، مثل بركات بن محمد، وأخيه قابتي، فإنها تكون مدعاة لخلافات كثيرة، وبكفي الإشارة هنا إلى عبارة يوردها العصامي نقلاً عن السمرقندي في تعليقه على شركة عنان بن مغامس وعلي بن عجلان حيث يقول : «وكيف ينتظم أمر الأملاك مع الاشتراك»^(١٢٨).

وننتج عن هذا النظام أيضاً تدخل سلاطين المعاليك في الشؤون الداخلية للأشراف، وأصبحت إمارة مكة نتيجة لذلك ولاية، مثل سائر الولايات، تابعة لمصر، وأصبح تعيين

الأشراف وعزلهم، بل وحتى اعتقالهم، والتأمر على قتل بعضهم، بيد سلاطين المماليك. فقد كان أشراف مكة، قبل هذا النظام، يتمتعون إلى حد ما باستقلال داخلي، وكان الخلفاء والسلاطين في مصر والعراق يرضون من أشراف مكة بالخطية فقط ويدرون عليهم، مقابل ذلك، مبالغ طائلة على شكل مرتبات، ومخصصات. أما الآن، فقد اختلف الحال عن ذي قبل، وأصبح أمراء مكة يقدمون الهدايا النقدية والعينية لسلاطين المماليك مقابل الولاية الكاملة أو المشتركة. وقد شجع أمراء المماليك هذا الاتجاه الذي ترتب عليه عزل أمراء أقوياء وأكفاء، واستبدالهم بآخرين ضعاف، ويفتقرون إلى الكفاءة في الحكم، لا شيء إلا مجرد أن الآخرين دفعوا أكثر، أو شدوا الرحال إلى مصر، وأقموا سلاطين المماليك بأنهم الأفضل والأحق بالحكم، وألصقوا بسابقتهم عملاً واهية.

وترتب على هذا النظام عدم الاستقرار، وكثرة الحروب بين الأشراف وقطيعه الرحم، وقتل الآخرين، أو سمل أعينهم، بنجانب عدم الالتفات إلى الإصلاحات في بيت الله الحرام، وتأمين مشاعره التي غدت مسرحاً للحروب والافتتال. وقد ساعد على اشتعال هذه الحروب بين الأشراف، سلبية المماليك، وعدم تدخلهم لإيقاف صراعات بني حسن في مكة، لدرجة أن أحد قادة المماليك قال للشريف هزاع حين طلب مساعدته ضد أخيه بركات «روحوا قاتلوا وحكم، ونحن مالنا دخل فيكم، ومن غلب وليناه»^(١٢٩).

وفتح هذا النظام الباب على مصراعيه للاستعانة بالجنود المسترزقة والإكثار من شراء العبيد، وتجنيدهم^(١٣٠). وكذلك الاستعانة بقوات خارجية غير سلاطين المماليك، مثلما فعل حميضة عندما استنجد بأساخا المغول في العراق^(١٣١). واستعانة أبي العيث بن أبي نجي، وثقبة بن رميثة، ورميثة بن محمد بن عجلان بسلاطين اليمن الرسوليين في فترات متباعدة، ضد منافسيهم من ذوي قرباهم^(١٣٢). وعاشت على هذا النظام وما نتج عنه من صراعات بين الأشراف، جماعات متكسبة مثل القواد العمرة والقواد الحميضات، وبعض طوائف بني حسن، حيث عمل هؤلاء على ابتزاز الأمراء والتغريب بهم، وصاروا يكلفون بعضهم مالا تصل إليه قدرتهم من أخذ الأموال من التجار والخبوب من المزارعين، ونحو ذلك. والخلاصة أن هذا النظام، وما ترتب عليه من تنافس على الحكم، لم يؤد إلا إلى افتراق كلمة الأشراف والذهاب بريحهم، وربط إمارتهم ربطاً مباشراً بسلاطين المماليك. ولو وحده الأشراف صفوفهم، وأجمعوا كلمتهم لأصبحوا بفضل بلدهم الحرام، ومشقة الوصول إليه، قوة يسعى المماليك وغيرهم إلى كسب

ودها والاعتراف بمكانتها، ولكن يبدو أن أشرف ذلك الزمان نسوا أو تناسوا وصية جدهم قتادة التي يقول فيها :

«يا بني (فاطمة) الزهراء، عزمك إلى آخر الدهر، مجاورة هذه البيئة والاجتماع في بطحاتها، واعتمدوا بعد اليوم أن تعاملوا هؤلاء القوم بالشر، يوهوكم من طريق الدنيا والآخرة، ولا يرغبوكم بالأموال والعدد والغدد، فإن الله عصمكم وعصم أرضكم بانقطاعها، وإنها لا تبلغ إلا بشق الأنفس»^(١٣). فقد عاش قتادة حتى مات دون أن يخضع لأحد، مما جعل أحد مؤرخي زمانه يقول عنه : «وما كان (قتادة) يلتفت لأحد من خلق الله، ولا وطيء بساط الخليفة ولا غيره. وكان يحمل إليه في كل سنة من بغداد الخلع والذهب وهو في داره»^(١٤).

الهوامش والتعليقات

- (١) علي بن أحمد بن محمد بن حماد، حبرة أنساب العرب، الطبعة الأولى بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٤٧.
- عبد الرحمن بن حنبل، كتاب القوم، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ١٩٦٨م، ص ٤. ص ٢١٠-٢١١، عبد الله الشبل، الدولة الأحمرية، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، العدد ٦، ص ٩٦٢.
- (٢) نفي القين محمد بن أحمد القاضي، الملحق الثاني في تاريخ البلد الأمين، تحقيق محمد حامد الطفي (ج ١) وفؤاد السبيعي (ج ٢) ٧، ومحمد القاضي (ج ٨)، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٩-١٩٦٩م، ص ٧. ص ٦٧٤-٦٧٥، عبد الملك بن حسين ابن عبد الملك النعماني، سمع النجوم النعماني، القاهرة، الطبعة السليبية ومكتبة، بدون تاريخ، ص ٤ ص ٢٠٦.
- (٣) الخطر علي بن أبي الكرم بن محمد المعروف بابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص ٩ ص ٢٤٥ - ٢٤٦، ابن حنبل، القوم، ص ٤، ص ٢٢٤ وما بعدها، القاضي، شفاء القلوب، تحقيق لجنة من كبار العلماء والأدباء، القاهرة، عيسى الشاذلي الخليلي، ج ٢ ص ٢٩٩، والتصححات التي بعدها، لمصطفى الزاهد، مطبوع بمكتبة الحرم المكي، رقم ١٠٠، ورقة ٢٦٢ ب.
- (٤) أحمد بن علي الداودي المعروف بابن عبد، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تحقيق برز رعد، بيروت، دار مكتبة الحياة، غير مؤرخة، ص ١١٧، علي بن الحسن الخارجي، الكتابة والأعلام، مطبوع بمكتبة جامعة لبنان، رقم ٨٠٥، سمع النجوم النعماني، ص ٤ ص ٢٢٥، ما ورد في المصادر المسورة لعبد دلق التاريخ مشاركا في أبي تاليه الحسن في الخبيرة، ولا تاريخ هذه الحادثة، ولكن في الثالث أن أبا سعد حكم مكة في القوفة من سنة ٦٤٧-٦٥١هـ - ١٢٤٩-١٢٥٣م، وأنه انتزع الحكم بالقوة، فعرض أن واحدا تاريخ أبا سعد في بداية حكمه فكانت كما كان سبأ في وقوع هذه الحادثة التي اختار تاريخها بداية لفترة هذا البحث، ومع ذلك فقد احتسب بمكتبة (حواني) لمحا للقوم بوقوعها في هذا التاريخ، إلا رعا أنها وقعت في السنوات التي بعدها خلال حياة أبي سعد التي انتهت في سنة ٦٥١هـ - ١٢٥٣م.
- (٥) ابن عبد، عمدة الطالب، ص ١١٧، النعماني، سمع النجوم، ص ٤ ص ٢٢٦، علي بن تاج الدين السجزي، نتائج التكرم، مطبوع بمكتبة الحرم المكي، رقم ٣٠، تاريخ (دعوى)، ص ٢٩٨، هكذا تورد المصادر المسورة بقولات أبي تاجي، دي السبعة عشر ربعا، وفهره مع حصة من رجاله، قوة تكون من مسنداته قاضي، فإذا صحت هذه الحادثة، فرعا التصد أبو تاجي ورجاله على عصر الناجية الذي يؤدي في بعض الأحوال إلى النجاح، ولعل لما ساعد أبا تاجي في هذه الحادثة، أنها وقعت في منطقة نفوذ من حسن، عشيرة أبي تاجي، فلهذا وجد ذلك من قبل مساعدته ورجاله عند فرسان المدينة الحسينيين.

- (٦) ابن خلدون، القوم، ج ٤ ص ٢٢٨، علي بن الحسن الطوسي، العهود القزوينية، تحقيق محمد بن علي الأيوبي، الطبعة الثانية، بيروت دار الآداب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ج ١، ص ١٠٢، المسجد النبوي، مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم ٤٨ تاريخ، ص ٢٢٤، عم الدين عمر بن محمد، إتحاف الزوري بأخبار آل أبي القري، تحقيق فهد شلوت، جدة دار للنشر، ١٤٠١هـ، ١٩٨٤م، ج ٣ ص ٧٤، محمد بن أحمد الصباغ، تحقيق الزمر، مخطوط مسعود، جامعة الملك سعود، رقم ٢٢٣، ورقة ٢٢١ ب.
- (٧) القاضي بن يوسف الصبي، مستدرك الإحسان والإقتراب، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب، ص ٣٠٦، عماد الدين إفراس، كبر الأنبياء، مخطوط مكتبة المتحف البريطاني، رقم ٤٥٨١، ورقة ١٩٥ أ.
- (٨) مستدرك الإحسان والإقتراب، ص ٣٠٦.
- (٩) القاضي، الطلح الصغير، ج ١ ص ٤٥٩، مصطفى بن حسن الخليلي، البحر الزمهر في أحوال الأتراك والأفغان، مخطوط، مكتبة الحرم المكي، رقم ٢ تاريخ، ورقة ٢٣٣ ب، الخطر أحمد الزبيدي، حاكم السوي، راجع في طباعة، مجلة العصور، لندن، دار الترغ بدلو، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٦١، ٦٢.
- «The Southern Area of the Amirate of Makkah», ph.D. Thesis, Durham University, 1983, pp. 100-7, 152.
- كان راجع بن فلاح من أئمة الخليليين بحكم مكانة، ولكن يبدو أنه بعد أن تقدمت به السن، طبع والده في السرد، وسارع إلى التخلي بالتصالح بين أفراد أسرته، وقد حوّل له هذا الدور أنه كثر في فلاح في ذلك الوقت، الخطر الزبيدي، حاكم السوي، ص ٦٤.
- (١٠) القاضي، الطلح الصغير، ج ٣ ص ٢٧٩، ابن فهد، إتحاف الزوري، ج ٣ ص ٩٣، محمد بن علي الطوسي، إتحاف فضلاء الزمن في تاريخ ولائها في الحسن، مخطوط مسعود، جامعة الملك سعود، ورقة ١١٤.
- (١١) العهد الصغير، ج ١ ص ٤٥٩، نشو معارف المصادر المسورة إلى أن إفراس هو عم أبي علي الأول، أي أنه إفراس بن علي بن فلاح، ولكن هذه المصادر، ومنها العهد الصغير لقاضي شمس حكيم، إفراس بن فلاح بن إفراس الحسبي، يعني أنه عم والد أبي علي، الحسن بن علي بن فلاح ويعتقد بأن هذا هو الأصح، لأن هذه المصادر تذكر أيضاً أنه أبو راجع بن فلاح، وإلى هذا يذهب الصبي، وهو مؤرخ معاصر لأبي علي، حيث يذكر أن إفراس هو عم والد أبي علي، وهكذا يذكره ابن فهد أيضاً في موضع واحد من كتابه الخطر الصبي، مستدرك الإحسان والإقتراب، ص ٣٠٦، القاضي، الطلح الصغير، ج ١ ص ٤٥٩، ٦٠، ١٩٥-٦٠، ١٩٥، ج ٣ ص ٢٧٨، ٦٠، ابن فهد، إتحاف الزوري، ج ٣ ص ٧٦، والخطر أيضاً ص ٧٨، ٩٣، ٩٩.
- (١٢) ابن فهد، إتحاف الزوري، ج ٣ ص ٩٣.
- (١٣) القاضي، الطلح الصغير، ج ١ ص ٤٥٩.
- (١٤) الخطر القاضي، الطلح الصغير، ج ١ ص ١٧٦، تحقيق الزمر، ورقة ٢٦٥ أ، ابن فهد، إتحاف الزوري، ج ٣ ص ٨٠، الخليلي، البحر الزمهر، ورقة ٢٣٣ ب، القاضي، سجل الشجوع النوازل، ج ٤ ص ٢٢٢، الصباغ، تحقيق الزمر، ورقة ٢٢١ ب.
- (١٥) القاضي، الطلح الصغير، ج ٣ ص ٢٨٠، هكذا يذكر القاضي ما بين القرنين من معاصره ونحوه، ولكن هذه المؤدة تلتفت عندما استعمل الخلاف بين الأيوبيين، وأدى هذا الخلاف إلى قطيعة الإرحاء التي كان من ثمراتها فتح إفراس على يد أبي علي، وهذه الحادثة من أئمة مسوية للشركاء في الحكم كما سيأتي.
- (١٦) الصبي، مستدرك الإحسان والإقتراب، ص ٣٠٦، الطوسي، العهود القزوينية، ج ١، ١٥٩، المسجد النبوي، ص ٢٤٣، القاضي، الطلح الصغير، ج ٣ ص ٢٧٩، الطوسي، إتحاف فضلاء الزمن، ورقة ١٤ ب، ابن حجر العسقلاني في كتابه الدرر الكامنة، القاهرة، مطبعة لدي، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م، يوضح هذه الحادثة في سنة ٦٧٠هـ، ١٢٧١م، الخطر ج ٤ ص ٤٣.
- (١٧) الصبي، مستدرك الإحسان والإقتراب، ص ٢٠٦، عماد الدين أبو القداء، المحضر في أخبار البشر، بيروت، دار الخرافة، بدون تاريخ، ج ٤ ص ١٢٧، القاضي، الطلح الصغير، ج ١ ص ١٧٠-١٦٠، قال الدين يوسف بن عمر يودي، الشجوع الزمهر، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، بدون تاريخ، ج ٨ ص ١٩٩-١٠٠.
- (١٨) القاضي، الطلح الصغير، ج ١ ص ٤٦١.
- (١٩) نفس المكان.
- (٢٠) الصبي، مستدرك الإحسان والإقتراب، ص ٣٠٦.

- (٢١) المروسي، الصمد للسوك، ص ٢٩٩، الكتابة والأعلام، ورقة ١٨٥ ب- الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١٠٤، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ١٣٤، الصاع، تحصيل الزاد، ورقة ٢٢٢ أ.
- (٢٢) المروسي، الطوطم التوتيز، ج ١ ص ٢٧٩، الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١٢٣، في حجر الصلصال، الدور الكائن، ج ٢ ص ١٩٧، الحادي، البحر الزمزم، ورقة ٤٣٤ أ.
- (٢٣) المروسي، الصمد للسوك، ص ٢٩٩، الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ٢٣٢، ص ١٠٤، في حجر الصلصال، الدور الكائن، ج ٢ ص ١٩٧.
- (٢٤) المروسي، الطوطم التوتيز، ج ١ ص ٢٨٠، الصمد للسوك، ص ٢٩٩، في حجر الصلصال، الدور الكائن، ج ٢ ص ١٩٧، القروي، السلوك، ج ١ ص ٩٢٧.
- (٢٥) التيجي، مسند الإحسان والأكرام، ص ٣٠٧، الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ٢٣٤، ١٠٥-١٠٦، الحادي، البحر الزمزم، ورقة ٤٣٤ أ.
- (٢٦) إيزيس، بحر الأنهار، ورقة ١٩٧ أ- ب، المروسي، الصمد للسوك، ص ٢٢٢، الطوطم التوتيز، ج ١ ص ٢٣٣، الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١٠٣-١٠٤.
- (٢٧) المروسي، الصمد للسوك، ص ٢٢٢، القروي، السلوك، ج ٢ ص ١١٥، وبنشاد موريل، الأخوان السياسية والاقتصادية بمكة، الإيادي، عمدة شؤون الكتابات - جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥، ص ٧٤.
- (٢٨) أبو الفداء، المختصر، ج ٤ ص ١٨٤، الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١٠٧-١٠٨، ج ٦ ص ٩٦، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ١٥٣-١٥٤، ١٦٠-١٦٣.
- (٢٩) أبو الفداء، المختصر، ج ٤ ص ١٩٠، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ١٦٧، وبنشاد موريل، الأخوان السياسية، ص ٨٦.
- (٣٠) الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١١٤-١١٥، القروي، السلوك، ج ٢ ص ٣٨١، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ٢٠٤، الحادي، البحر الزمزم، ورقة ٤٣٤ ب.
- (٣١) الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١١٦، ج ٦ ص ١٠٠-١٠١، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ٢٠٧، التوتيز، حيا وحلقت، ويعرف في الوقت الحاضر باسم المنطقة الثانية والمنطقة بمحاذة الطر.
- (٣٢) في حجر الصلصال، الدور الكائن، ج ٢ ص ٢٠٤، الثاني، صحت الحمود، ج ٤ ص ١٢٣، في حجر الصلصال، أداء الصر بأداء الصر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ١٧٢، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ٢٢٦، صحت الحمود، ج ٤ ص ٢٢٥.
- (٣٣) الثاني، الطلح الثمين، ج ٤ ص ١١٦، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٤ ص ٢٢٦، ٧.
- (٣٤) الثاني، شفاء القرم، ج ١ ص ١٠٥، في نوى ودى الحمود الزمزم، ج ١٠ ص ١١٥، قال الذي محمد بن طهوف، الخاضع للطف، الشعة الزمزم، مكة، المكتبة الشيعية، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٣م، ص ١٩٥.
- (٣٥) الثاني، الطلح الثمين، ج ٦ ص ٦٠، ١١٦، الثاني، صحت الحمود التوتيز، ج ٤ ص ٢٣٩.
- (٣٦) في عهد، إتحاف الزوى، ج ٢ ص ٢٣٠، وبنشاد موريل، الأخوان السياسية، ص ٩٤، أحد الزمزم، مكة وعلاقتها الخارجية، الإيادي، عمدة شؤون الكتابات - جامعة الإيادي، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ص ١٨١-١٨٦، *The Southern Area of the Amirate of Makkah*, pp. 100-107.
- (٣٧) الثاني، الطلح الثمين، ج ٣ ص ٣٩٥، ج ٦ ص ١١٦، الثاني، صحت الحمود التوتيز، ج ٤ ص ٣٩، أحد زبي دحلات، أمراء البلد الحرام، بيروت، دار الشريعة للنشر، طبع مؤرخة ١٤٨.
- (٣٨) الثاني، الطلح الثمين، ج ٢ ص ٣٩٥، ج ٦ ص ١١٦، القروي، السلوك، ج ٢ ص ٨٢٠، ١٢١، وبنشاد موريل، الأخوان السياسية، ص ٩٥.
- (٣٩) المروسي، الصمد للسوك، ص ٣٧٤، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٢ ص ٢٢٦، الثاني، صحت الحمود التوتيز، ج ٤ ص ٢٣٩.
- (٤٠) الثاني، شفاء القرم، ج ٢ ص ١٠٥، الطلح الثمين، ج ٢ ص ٣٩٦، دحلات، أمراء البلد الحرام، ص ١٩.
- (٤١) الثاني، الطلح الثمين، ج ٦ ص ١١٤، القروي، السلوك، ج ٢، في عهد، إتحاف الزوى، ج ٣ ص ٢٥٨، في عهد، في شعبة الطر، قال الذي يوسف بن الحارث، تاريخ السمر، تحقيق أوسكر نوهرين، ليد، مطبعة بول، ١٩٥٩م، ج ١ ص ٥٦، ٣.

نظام المشاركة في الحكم د. أحمد بن عمر الزبلي

- (١٣) القاضي، شعب القرد، ج ٢ من ١٦٠٥، القصد الكبير، ج ٣ من ٣٩٧، ج ٦ من ١٦٥، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ١٩.
- (١٤) القروي، السلوك، ج ٣، ص ١٨، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣ من ١٢٢٦، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ١٩.
- (١٥) القاضي، القصد الكبير، ج ٤، ص ١٨، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٤ ب، ١٣٥ أ.
- (١٦) في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣ من ٢٩٠-١٩١، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤ من ٣٤١، القروي، إلفاق فصل، الزمن، ورقة ١١ ب.
- (١٧) القاضي، القصد الكبير، ج ٦، ص ١٨، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٢٩١، دحلان، موريتي، الأحوال السياسية، ص ١٠٥.
- (١٨) القاضي، القصد الكبير، ج ٤ من ١٦٢٠، السجاري، صانع الكرم، ص ٣٢٣، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ٥٠.
- (١٩) القاضي، القصد الكبير، ج ٦ من ١٩٩، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤ من ٢١٥.
- (٢٠) القاضي، القصد الكبير، ج ٦ من ١٧٠-١٧٠، في صحت السجلات، الدور الكفاية، ج ١ من ١٦٥، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ٢١٨-١٧٠، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ٥٠.
- (٢١) في حلقون، القرد، ج ٤ من ١٢٣٠، القاضي، القصد الكبير، ج ٦ من ١٧٠، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤، ص ٢١٥-١٧٠، السجاري، صانع الكرم، ص ٣٢٥.
- (٢٢) في صحت السجلات، آباء القرد، ج ٤ من ١٢٢٨، الدور الكفاية، ج ١ من ١٦٥، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ٣٤١، دحلان، الأحوال السياسية، ص ١٠٨.
- (٢٣) الخروسي، القرد التواني، ج ٩، ص ١٥٩، السجدة السوك، ص ١٢٢، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤، ص ٢١٧.
- (٢٤) الخروسي، السجدة السوك، ص ١٢٢، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣ من ٣٤١، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٥ ب، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ٥١.
- (٢٥) الخروسي، القرد التواني، ج ٩، ص ١٦٠-١٦٠، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٥ ب، علي بن عبد القادر القروي، الأرج للسكي في التاريخ السكي، تحقيق محمد بن صالح السليمان، قدمت قبل درجته المذكور في جامعة أوتنوا في عام ١٩٧٩م، ص ١٢١.
- (٢٦) في حلقون، القرد، ج ٤، ص ١٢٣١، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ٣٦٢، السجاري، صانع الكرم، ص ٣٣٠.
- (٢٧) القاضي، القصد الكبير، ج ٦، ص ٢٢٥، ١٣٥، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٥ ب، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ٥٢، كمثل أحد من قبله، وجامعة من الأشراف علي يد أبو مكارم محمد بن أحمد بن حلال، منشورة من عهد كمثل بن حلال، نظر القاضي، القصد الكبير، ج ٣، ص ٢٢، ج ٧، ص ٨٥.
- (٢٨) في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ٣٦٣، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤، ص ٢٥٠.
- (٢٩) الخروسي، القرد التواني، ج ٩، ص ١٦٤، السجدة السوك، ص ١٢٨، القاضي، القصد الكبير، ج ٦، ص ١٣٥-١٦٠، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ٥٢.
- (٣٠) في حلقون، القرد، ج ٤، ص ١٢٣١، القروي، السلوك، ج ٣، ص ١٥٦٧، دحلان، موريتي، الأحوال السياسية، ص ١١١.
- (٣١) القاضي، القصد الكبير، ج ٦، ص ١٢٦، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٥ ب.
- (٣٢) القاضي، القصد الكبير، ج ٩، ص ١٢٨، القروي، السلوك، ج ٣ من ١٧١، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٦ أ.
- (٣٣) الخروسي، القرد التواني، ج ٩، ص ٢٢٨-١٩٠، في صحت السجلات، آباء القرد، ج ٣، ص ١٢٦٦، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤ من ٢٢٧-١٩٠.
- (٣٤) القاضي، القصد الكبير، ج ٤، ص ١٠٢، ١٠٥، في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٢٦٢، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ١٥٥، دحلان، موريتي، الأحوال السياسية، ص ١٢٥.
- (٣٥) في عهد، إلفاق الزوي، ج ٤، ص ١٧٠-١٧٠، محمد بن عبد الرحمن السجاري، القرد الجامع، بيروت، دار الخيال، طو مؤرخة، ج ٣ من ١٠٤، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤، ص ٢٥٣-١٠٤.
- (٣٦) القاضي، القصد الكبير، ج ٤، ص ١١٢، في طهون الجامع، القصد، ص ١١٩٧، القاضي، صحت الحجوم التواني، ج ٤، ص ٢٥٧.
- (٣٧) في عهد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٥٨، الخالي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٧ ب، دحلان، أمراء البلد الخراب، ص ١٥٩، دحلان، الأحوال السياسية، ص ٢٢.

- (٦٨) القاضي، القلعة الكبير، ج ٤، ص ١٦٨، ابن هبيل، القلعة الكبير، مخطوطة مصرية، جامعة الملك سعود، رقم ف ١٩ ورقه ٩٨ أ.
- (٦٩) القاضي، القلعة الكبير، ج ٤، ص ١٦٦، ابن هبيل، إتحاف الزري، ج ٤، ص ٥٧٨-٩، السجدي، القصور، التامع، ج ٣، ص ٣، ص ١٠٤.
- (٧٠) القاضي، شهاب القواد، ج ٩، ص ٦١٠-٦١١، القلعة الكبير، ج ٤، ص ١٣٩-٤.
- (٧١) انظر ابن هبيل، إتحاف الزري، ج ٣، ص ٥٧٩-٨١، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٥٩، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٥٩.
- (٧٢) ابن حجر العسقلاني، أنباء المغرب، ج ٨، ص ١١٦، ج ٩، ص ١٦٠، ابن هبيل، إتحاف الزري، ج ٣، ص ٦٢٦، انظر أيضا: حوادث ٨١٥هـ في الجزء المخطوط مكتبة الحرم المكي رقم ٢٦٦ تاريخ (دعوى) وحملت أن خاتماً بمكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة أم القرى) يعمل على تحليته قبل دوحه المذكورة من قسم التاريخ في المكتبة بمسجد السجدي، القصور، التامع، ج ٣، ص ٩٢.
- (٧٣) ابن هبيل، إتحاف الزري، حوادث سنة ٨١٦هـ، القلعة الكبير، ورقه ١٥٠، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٦٦-٦٠.
- (٧٤) ابن هبيل، إتحاف الزري، حوادث سنة ٨٢٠هـ، ابن هبيل، إتحاف التلخيص، ص ١٩٨، السجدي، القصور، التامع، ج ٣، ص ٩٢.
- (٧٥) الحلي، البحر الرافعي، ورقه ٤٣٨، دحلا، أنوار التلخيص، ص ١٩٨، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٧٥.
- (٧٦) ابن هبيل، القلعة الكبير، ورقه ١٩، الحلي، البحر الرافعي، ورقه ٤٤١ أ.
- (٧٧) القصور، التامع، ج ٣، ص ١٤، ج ٤، ص ١٥٢.
- (٧٨) الحلي، البحر الرافعي، ورقه ٤٤١، دحلا، أنوار التلخيص، ص ١٩٩، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٦٦-٨، ويشاهد: الأخوان السبازي، ص ١٦٦.
- (٧٩) في مناقبة هراغ وحارات لأخيه بكاتب بن محمد، انظر: عبد الرحمن بن الشيخ السبازي، الفضل المؤيد، تحقيق محمد عيسى صالحية الكويت، شركة كافتد، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ١٤٩-١٥٢، ١٥٥-٥٨، وما بعدها في أماكن متفرقة، عبد القادر بن محمد الحويدي، دور الدولة السبازي، القاهرة، الطبعة الثانية، مسكنها: ١٣٨٤، ص ٣٤٩-٣٥٤، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٨٨-٦٨٩، القلعي، لأخيه المكي، ص ١٣٦، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٦٨، ٧٠.
- (٨٠) الحلي، البحر الرافعي، ورقه ٤٤١ أ، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٨٩.
- (٨١) القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٨٩، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٧١.
- (٨٢) الحلي، البحر الرافعي، ورقه ٤٤١ أ، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٧١.
- (٨٣) ابن هبيل، إتحاف التلخيص، ص ١٩٠، الحويدي، دور الدولة السبازي، ص ٣٥٨، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٨٩.
- (٨٤) القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٨٩، وانظر أيضا: الحويدي، دور الدولة السبازي، ص ٣٥٩، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٧١.
- (٨٥) ابن هبيل، إتحاف التلخيص، ص ١٩٠، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٩٢، دحلا، أنوار البلد المرفوع، ص ٧٣.
- (٨٦) محمد بن أبي القوي، الكواكب السائرة، تحقيق حبيب بن سليمان حوز، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٤٥م، ج ١، ص ١٦٦، محمد بن علي القلعي، إتحاف هلال، الراس تاريخ وآداب بن محمد، تحقيق ناصر بن عبد الله الزكواني، قدمت قبل دوحه المذكورة ص ١٠، جامعة مانشستر في عام ١٩٤٠هـ-١٩٨٣م، ج ٩، ص ٦٥، المندوسني، في كتابه الدور السبازي، بغداد، المكتبة القومية، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م، ص ١٥٢، يذكر أن أبي القوي توفي في سنة ١٩٣٠هـ-١٥٢٣م.
- (٨٧) انظر، القاضي، سجل الحوادث النجاشي، ج ٤، ص ٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٢، وفي أماكن متفرقة.
- (٨٨) عبد الرحمن بن سليمان، دور الكواكب السبازي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٣٥٠، ٣٥١، عن اصطلاح حكيم الأشراف في لشعب الزبدي، أنظر على سبيل المثال: شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد المعروف بأبي شامة، التلخيص، تحقيق علي الزويهي، تحقيق عزة العطار، قم، ١٩٧٩م، ص ١٦٢، القاضي، القلعة الكبير، ج ١، ص ٤٦٧، ج ٢، ص ٩٧، العسقلاني، أنباء المغرب، ج ١، ص ١٧٧، الدور الكاشفة، ج ١، ص ٦٦-٦٠، أحمد بن علي القلندي، صبح الأعشى، القاهرة، المؤسسة المصرية لعادته بدون تاريخ، ج ٥، ص ٥٢، ج ٧، ص ٣٣٤، ج ١٢، ص ١٢٧، ويشاهد: الأخوان السبازي، ص ٦٧، حاشية ١٨.

- (٨٩) نظر في حدود البحر. ج ١. ص ٢٣٧-٢٤٠، ٢٤٥-٢٤٦، القلشندي، صبح الأعشى. ج ٥. ص ١٦-٥٠، ج ٧. ص ٢٢٢، ج ١٣. ص ٢٢٧، بحري من الحسين، غاية الأمل، لحقيل محمد عبد الفتاح عائش و محمد مصطفى زياد، القاهرة، دار الكتاب العربي. ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م. ج ١. ص ١٦٦-١٦٨، والمصنفات التي معها في أماكن متفرقة
- (٩٠) يذكر في فضل الله العمري رواية عن الشريف مبارك بن عليمة ابن أبي في: أن حكام مكة يديرون بالخاصة إمام الزيدية بالبحر. ويعطون أبي جده. نظر: الشريف بالمصنف الشريف. القاهرة، مطبعة العاصم. ١٣٩٢هـ. ص ١٦٠، وانظر أيضاً: القلشندي، صبح الأعشى. ج ٥. ص ٥٦، ج ٧. ص ٢٣٤، ج ١٣. ص ٢٢٧
- (٩١) سمع البحود التوئي. ج ١. ص ٣٩٦
- (٩٢) انظر بحود ج ١٠٥
- (٩٣) الشعبي. مسند الزينة والإعراب. ص ٢٠٧
- (٩٤) انظر بحود والمصنفات فيها
- (٩٥) القاضي. العهد الجديد. ج ١. ص ١٦٨، في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٥٤٨، القاضي. سمع البحود التوئي. ج ١. ص ٢٥٩
- (٩٦) نظر. القاضي. العهد الجديد. ج ١. ص ١٦٨، في عهد. البحر الكبير. ورقة ٩٨
- (٩٧) القاضي. العهد الجديد. ج ٣. ص ٩٥
- (٩٨) في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٥٤٥، القاضي. البحر الزمهر. ورقة ١٣٧ أ-ب.
- (٩٩) في عهد. إيفان التوري. القصة المظلمة، حوادث سنة ٨٤٧هـ، إيفان التوري. ج ١. ص ١٦٨، في عهد. البحر الكبير. ورقة ٩٨
- باسم الشافعية الشافعية والشافعية الشافعية. نظر الزيلعي. حكايا السوي. ص ٣٠
- (١٠٠) في الشيخ. الفضل الزيد. ص ١٥٦، عبد القوي في عهد. مؤلف القوي. ورقة ١٢١، القاضي. سمع البحود التوئي. ج ١. ص ٢٨٣
- (١٠١) القصة القصة. العهد الجديد. ص ١٠٠، أحمد حوئي الشريف في عهد. الحسن بن علي بن شاذان والمصنفات. العهد الجديد. ص ١٠٠، أحمد حوئي الشريف في عهد. في عهد. نظر. القاضي. العهد الجديد. ج ١. ص ١٢٣، ج ٣. ص ١٤١، وبشاردة موريلي. الأخوان السليمان. ج ٨. ص ٨٨، حاشية ١٨٦
- (١٠٢) القاضي. العهد الجديد. ج ٧. ص ١٢١، في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٦٠٨
- (١٠٣) القاضي. العهد الجديد. ج ٣. ص ٣٩٥، ج ٦. ص ١٦١، القاضي. سمع البحود التوئي. ج ١. ص ٢٢٩
- (١٠٤) في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٣٩١، القاضي. سمع البحود التوئي. ج ١. ص ٢٤٤
- (١٠٥) القاضي. العهد الجديد. ج ١. ص ١١٩، ج ٦. ص ٩٠٦، فتح مدينة حلب في عظمى على بعد حوالي ٧٠ كم إلى الجنوب الشرقي من القنطرة، الماء المعروف على ساحل البحر الأحمر. نظر أحمد الزيلعي. التوقيع الإسلامية لشدة في ولاي حلب. حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة الثانية والثلاثون، حوليات السبعين الكويت. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م. ص ١٦-٢٦
- (١٠٦) في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٢٩٥، القاضي. البحر الزمهر. ورقة ١٣٥
- (١٠٧) القاضي. العهد الجديد. ج ٣. ص ٩٢، القاضي. البحر الزمهر. ورقة ١٣٥
- (١٠٨) انظر بحود. ص ٩٣، في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٢٤٤
- (١٠٩) نظر. القاضي. العهد الجديد. ج ٦. ص ٢٠٩، القاضي. سمع البحود التوئي. ج ١. ص ٢٥١
- (١١٠) القاضي. العهد الجديد. ج ٦. ص ٢٠٩، القاضي. البحر الزمهر. ورقة ١٣٥
- (١١١) في حدود البحر. ص ١٢٦، السجاري، صاحب الكرم. ص ٢٢١
- (١١٢) القاضي. العهد الجديد. ج ٦. ص ٢٦١
- (١١٣) القاضي. انظر بحود. ص ١٢٦، في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ٢٩٤
- (١١٤) القاضي. العهد الجديد. ج ١. ص ٨٨-٩٠، ولاي مر. أو مر الظهور. أكو أروية مكا من الشمال. وهو على بعد مرحلة ميا
- نظر: القلشندي، صبح الأعشى. ج ١. ص ٢٥٩
- (١١٥) في عهد. إيفان التوري. ج ٣. ص ١٠٥
- (١١٦) القاضي. العهد الجديد. ج ١. ص ٩٦

- (١١٧) ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ٥٦٥-٦.
- (١١٨) القلند الشين، ج ٤، ص ١٦٥. وانظر أيضا: ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ٥١٢.
- (١١٩) انظر: القاضي، القلند الشين، ج ٦، ص ٢٠٩، ١٤٣٨ ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ٣٧٧، القاضي، سمط الهجوم النوازي، ج ٢٤، ص ٢٥١.
- (١٢٠) ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٥، ص ٥١٣-١٤، القاضي، سمط الهجوم النوازي، ج ٤، ص ٣٥٨-١٩، السجاري، صالح الكرم، ص ٣٤٥-٦.
- (١٢١) القاضي، القلند الشين، ج ٤، ص ١٦٨-٩.
- (١٢٢) ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ٦٠٤-١٠٥، القاضي، سمط الهجوم النوازي، ج ٤، ص ٢٦٠.
- (١٢٣) ابن فهد، إتحاف الوري، القسم المطبوع، حوادث سنة ٨٥٧هـ، الدرر الكامنة، ورقة ٦٧ ب.
- (١٢٤) انظر: القاضي، القلند الشين، ج ٣، ص ٩٣، ج ٤، ص ٣٩٥، ج ٦، ص ٩٥، ١٣٢.
- (١٢٥) انظر: الصغلائي، أبياء القصر، ج ١، ص ١١٧٢ الدرر الكامنة، ج ١، ص ١٦١٥ السجاري، الضوء اللامع، ج ٣، ص ١٠٤، الحلي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٥ أ.
- (١٢٦) القاضي، القلند الشين، ج ٣، ص ٣٩٦، ج ٦، ص ٦٣-١٤، القرطبي، السلوك، ج ٢، ص ٨٨٧-٨.
- (١٢٧) القاضي، القلند الشين، ج ٦، ص ٢٠٩، ١٣٨، الصغلائي، أبياء القصر، ج ١، ص ١٥٠١ ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ٣٧٧، ولمزيد من الألفاظ على ذلك انظر: القاضي، القلند الشين، ج ٦، ص ١٠١، الحلي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٤ ب، ١٣٦.
- أ. السجاري، صالح الكرم، ص ٣١٣.
- (١٢٨) سمط الهجوم النوازي، ج ٤، ص ٢٥٢.
- (١٢٩) عبد العزيز بن فهد، بلوغ القرى، ١٢٨ أ، ويشارد مورخيل، الأحوال السياسية، ص ١٦٥.
- (١٣٠) انظر: علي سبيل المثال، القاضي، القلند الشين، ج ٦، ص ٩٠، ١٠٠، الصغلائي، أبياء القصر، ج ٤، ص ١٢٦٧، القرطبي، السلوك، ج ٢، ص ٨٢٠، ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ٣٧٠.
- (١٣١) انظر: ابن عبد الله الطالبي، ص ١١٧-١١٨، القاضي، القلند الشين، ج ٤، ص ٢٣٨-١٤٢، الصغلائي، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ١١٧-٨.
- (١٣٢) انظر: القاضي، القلند الشين، ج ٣، ص ٣٩٦، ج ٤، ص ١٠٩، ١١٧-٨، ج ٦، ص ٩٢، ١١٧٠، ابن فهد، إتحاف الوري، ج ٣، ص ١٣٦، ٥٠١٤.
- (١٣٣) القاضي، القلند الشين، ج ٢، ص ١٥٠، انظر أيضا: القاضي، سمط الهجوم النوازي، ج ٤، ص ٢١١-١٢.
- (١٣٤) أبو شامة، القليل على الروعين، ص ١٢٣.

